Al-Tatawur: International journal of Social Science
Vol. 1, No. 4 December 2023
e-ISSN: 3005-5342; p-ISSN: 3005-5334, Page 21-36
DOI: https://doi.org/10.61806/al-tatawur.v1i4.27

الموازنة بين الصحيحن (صحيح البخاري ومسلم)

محمد معروف حنيف[1]
أستاذ كلية الشريعة – جامعة كابل – أفغانستان
البريد الإلكتروني: maroof.heravi@gmail.com

الملخص

مما هو معلوم من الدين بالضرورة أن السنة هي المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي بعد القرآن الكريم، ولهذه المنزلة العظيمة التي تتبوؤها السنة كانت ولا تزال محل عناية كبيرة من علماء المسلمين عموماً والمحدثين على وجه الخصوص، فإنهم لم يدخروا وسعاً ولم يألوا جهداً في سبيل المحافظة عليها، وإبقائها سليمة من تحريف الغالين، وتأويل الجاهلين، وانتحال المبطلين.وكان من الأئمة الذين أسهموا في هذا الجانب هو الإمام الكبير أمير المحدثين محمد بن إسماعيل البخاري والإمام مسلم بن الحجاج القشيري رحمهما الله تعالى و قام هذان الإمامان بجمع الأحاديث الصحيحة في كتابيهما واتفقت الأمة على صحة ما ورد فيهما من الروايات الموصولة المسندة كما نقل هذا الاتفاق ابن الصلاح والنووي والسيوطي والشاه ولي الله الدهلوي وغيرهم. وأصبح صحيح البخاري وصحيح مسلم مرجعا للمحدثين والفقهاء والعلماء فجاء هذا البحث ليبين مكانة هذين العلمين ويوضح شيئا من ميزات الكتابين ومن حيث الموازنة بينهما أيهما أفضل وأكثر فائدة وأهمية ومن ثم الترجيح بينهما عند الخلاف.الهدف من هذه الدراسة المتواضعة هي الموازنة بين الصحيحين فمن حيث العموم اختلف اهل العلم في المفاضلة بين الكتابين على ثلاثة أقوال: أولا: صحيح البخاري مقدم على صحيح مسلم وبه قال جمهور المحدثين، ثانيا أن صحيح مسلم مقدم على صحيح البخاري و به قال بعض المغاربة و أبو علي النيسابوري من المشارقة، وأيضا هناك قول ثالث باستواء الصحيحين وأنهما كفرسي رهان. والمنهج الذي سلكته في هذا البحث هو المنهج التحليلي المقارن، وذلك باستقراء صحيح البخاري وصحيح مسلم لاستخراج ما يكمن فيهما من ميزات، ثم مقارنة هذه النتائج بمواقف أئمة معاصرين للبخاري ومسلم. حتى يتسنى لنا معرفة ميزات كل كتاب والموازنة بينهما.وفي كتابة وتدوين هذا المقال راجعت الى عدد من المصادر القديمة والحديثة، أشهرها هدي الساري مقدمة فتح الباري للحافظ ابن حجر. شروط الأئمة الستة للحافظ المقدسي. تذكرة الحفاظ و سير أعلام النبلاء للحافظ الذهبي. مناهج المحدثين، للدكتور سعد بن عبدالله. بين الإمامين مسلم والدارقطني للشيخ ربيع المدخلي. مناهج السنة ومصادر مصنفيها للشيخ حاتم شريف العوني. الإمام البخاري وصحيحه للدكتور عبد الغني بن عبد الخالق.. عبقرية الإمام مسلم في ترتيب أحاديث مسنده الصحيح للشيخ حمزة المليباري.من خلال هذه المقال توصلت الى أن الصحيحين من أعظم الكتب التي ألفت في مجال الحديث، و لهما مكانة مرموقة بين المسلمين. وكتاب صحيح البخاري أفضل وأرجح من صحيح مسلم من حيث الرواة والفقه والشروط في الرواية.

الكلمات المفتاحية: السنة، الكتابة، الصحيحين، الموازنة، الشروط، الرواة

Abstract

From what is known in religion, it is imperative that the Sunnah is the second source of Islamic legislation after the Holy Quran. Due to the significant position held by the Sunnah, it has been and continues to be the subject of great attention from Muslim scholars in general, and particularly from the hadith scholars. They spared no effort in preserving it, safeguarding it from distortion by extremists, misinterpretation by the ignorant, and false claims by impostors. Among the scholars who contributed to this aspect were the great Imam, the leader of the hadith scholars, Muhammad ibn Ismail al-Bukhari, and Imam Muslim ibn al-Hajjaj al-Qushayri, may Allah have mercy on them. These two Imams compiled authentic hadiths in

1 أستاذ مشارك وعضو هيئة التدريس للدراسات العليا بقسم التفسير والحديث جامعة كابل.

Received November 30, 2023; Accepted December 01, 2023; Published December 31, 2023

* محمد معروف حنيف, maroof.heravi@gmail.com

their respective books, and the Muslim community unanimously agreed on the authenticity of the narrations contained in them, as affirmed by Ibn al-Salah, al-Nawawi, al-Suyuti, al-Shafi, and others.The Sahih of al-Bukhari and Sahih Muslim have become authoritative sources for hadith scholars, jurists, and scholars. This research aims to elucidate the status of these two scholars and highlight some features of their books, comparing which one is superior, more beneficial, and more significant when there is a difference of opinion. The objective of this modest study is to compare between Sahih al-Bukhari and Sahih Muslim. Scholars differ in their general preference between the two books with three main opinions: firstly, the majority of scholars favor Sahih al-Bukhari over Sahih Muslim; secondly, some Maghribi scholars, and Abu Ali al-Naysaburi from the Mashriq, give preference to Sahih Muslim; and thirdly, some argue for the equality of the two Sahihs, considering them like a pair of equal camels. The methodology employed in this research is the analytical comparative approach. It involves examining Sahih al-Bukhari and Sahih Muslim to extract their distinctive features, followed by a comparison of these results with the positions of contemporary scholars regarding al-Bukhari and Muslim. This helps in understanding the merits of each book and making a balanced comparison between them. In writing this article, I referred to several old and contemporary sources, including Hadhi al-Sari's introduction to Fath al-Bari by Hafiz Ibn Hajar, the conditions of the six Imams by al-Hafiz al-Maqdisi, Tadhkirat al-Huffaz by al-Hafiz al-Dhahabi, Manahij al-Muhaddithin by Dr. Saad ibn Abdullah, Between Imamain Muslim and al-Daraqutni by Sheikh Rabi al-Madkhali, Manahij al-Sunnah wa Masaadir Musannifeha by Sheikh Hatim Sharif al-Awni, and al-Imam al-Bukhari wa Sahihu by Dr. Abdul Ghani ibn Abdul Khaliq. Through this article, I conclude that Sahih al-Bukhari and Sahih Muslim are among the greatest books written in the field of hadith, holding a prestigious position among Muslims. Sahih al-Bukhari is deemed superior to Sahih Muslim in terms of narrators, jurisprudence, and the conditions of narration.

Keywords: Sunnah, Writing, Sahihain (Two Sahihs), Comparison, Conditions, Narrators.

المقدمة

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لانبي بعده وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان الى يوم الدين.
إنّ الإشتغال بالحديث وعلومه وتحصيله، والتصنيف فيه خير ما يشغل به الوقت وأفضل ما يسعى إليه وأشرف ما يتحصل عليه. ولذلك توجه علماء هذه الأمة بجهود جبارة إلى خدمة القرآن والسنة خدمة لا مثيل لها في البشرية جمعاء.وتركوا ورائهم تراثا عظيما، وسلكوا طرقا متباينة في كتابة سنة المصطفى عليه الصلاة والسلام وجمعها وتدوينها والتصنيف فيها. ومن أولئك الأفذاذ الذين جمعوا سنة المصطفى عليه الصلاة والسلام أمير المؤمنين في الحديث الإمام البخاري والإمام مسلم واشترطا أن لايذكرا في كتابيهما الا الحديث الصحيح فأصبح كتاباهما (الصحيحان) من أهم الكتب المصنفة في مجال الحديث ومرجعا لكل العلماء والمحدثين بل حازا الصدارة و كثيرا ما نقرأ في الكتب والرسائل العلمية والبحوث هذه العبارة: رواه الشيخان، هذا الحديث في الصحيحين، متفق عليه ونحو ذلك من العبارات.
لعله من نافلة القول أن نقول إننا نريد في هذا المقال المتواضع أن نوازن بين الصحيحين من حيث المكانة والشروط والأهمية وما الى ذلك، ولكن قبل ذلك نتطرق الى ترجمة هذين الإمامين الفاضلين بإيجاز.
مشكلة البحث تتلخص في أمور ثلاثة:
ألف: بيان مكانة كتب السنة وخاصة الصحيحان
ب: بيان الوجوه المشتركة والوجوه المختلفة بين الصحيحين
ج: الموازنة والمفاضلة بين الصحيحين
يتفرع عن التساؤل الأصلي – ما هي مكانة الصحيحين؟ - التساؤلات الفرعية التالية:
كيف نوازن بين الصحيحين؟

ما هي فائدة الموازنة بين كتاب البخاري وكتاب مسلم؟
ما هي وجوه الفرق بين الكتابين؟
أيهما أفضل صحيح البخاري أو صحيح مسلم؟
كتب مصطلح الحديث وشروح الحديث عامة وكتب مناهج المحدثين خاصة تناولوا بعض الأمور المتعلقة بمكانة الصحيحين والمنهج الخاص لكل من الكتابين. ومن الكتب التي تطرقت الى ذكر بعض الأمور المتعلقة في هذا الباب: هدي الساري. شروط الأئمة الستة. مناهج المحدثين، للدكتور سعد بن عبدالله. بين الإمامين مسلم والدارقطني للشيخ ربيع المدخلي. مناهج السنة ومصادر مصنفيها للشيخ حاتم شريف العوني. هذه الكتب بينت مكانة الصحيحين ومنزلة البخاري ومسلم وثناء أهل العلم عليهما، وذكروا في ثنايا كتبهم بعض الفوارق بين الصحيحين ولكنهم لم يوازنوا بينهما ولم يذكروا وجوه الفرق والتفضيل وهذا هو ما سنبينه في هذا المقال – ان شاء الله تعالى -.
وتهدف هذه الدراسة الى بيان الموازنة بين صحيح البخاري ومسلم وتوضيح وجوه الفرق بينهما ثم الترجيح بينهما من خلال هذه الموازنة.

البحث

وقد قسمنا هذا المقال الى مبحثين وعدة مطالب وخاتمة وفهرس للمصادر والمراجع.

المبحث الأول: ترجمة الإمامين

المطلب الأول: ترجمة الإمام البخاري:

هو أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بردزبه الجعفي البخاري. أما نسبته: فقد أسلم جده المغيرة على يد اليمان الجعفي والي بخارى، فنسب إليه نسبة الولاء ولذا قيل له الجعفي.

مولده ووفاته: ولد الإمام البخاري في شوال سنة 194هـ. وتوفي سنة 256 هـ، في "خرتنك" وهي قرية على فرسخين من سمرقند.[2]

طلبه للعلم والحديث: طلب العلم وهو صبي، وكان يشتغل بحفظ الحديث وهو في الكتاب ولم يتجاوز سنه عشر سنين، وكان يختلف إلى محدثي بلده ويرد على بعضهم خطأه فلما بلغ ستة عشر سنة، كان قد حفظ كتب ابن المبارك ووكيع وعرف فقه أصحاب الرأي، ثم خرج مع أمه وأخيه أحمد إلى مكة، فلما حجّ رجع أخوه بأمه، وتخلف هو في طلب الحديث.[3]

أهم شيوخه: لقد أخذ البخاري عن شيوخ كثيرين يفوق الألف محدث، منهم: إبراهيم بن حمزة الزبيري، مكي بن إبراهيم وهو من عوالي شيوخه، و عبدان بن عثمان، وغيرهم.[4]

تلاميذه : روى عنه خلق كثير مالايعد ولايحصى منهم: أبو عيسى الترمذي، وأبو حاتم، وأبو بكر بن أبي الدنيا، وروى عنه الإمام مسلم في غير " صحيحه".[5]

منزلته العلمية وثناء الأئمة عليه: اشتهر البخاري في عصره بالحفظ والعلم والذكاء، وقد وقعت له حوادث كثيرة تدل على حفظه منها امتحانه يوم دخل بغداد وهي قصة مشهورة. وقد أثنى العلماء عليه واعترفوا بعلمه وفضله وخاصة في الرجال وعلل الحديث وفقه الحديث. يقول نعيم بن حماد: محمد بن إسماعيل فقيه هذه الأمة".[6]

---

2 يوسف بن عبد الرحمن المزي. تهذيب الكمال في أسماء الرجال. ط1. تحقيق: د. بشار عواد معروف. ج24، (مؤسسة الرسالة بيروت 1400هـ)، ص: 437- 466). الحافظ محمد بن أحمد الذهبي. تذكرة الحفاظ. ط1. ج2، (دار الكتب العلمية بيروت لبنان 1998م)، ص: 555). الحافظ محمد بن أحمد الذهبي. سير أعلام النبلاء، ط9. ج12، (مؤسسة الرسالة بيروت)، ص: 392). الحافظ ابن حجر. هدي الساري مقدمة فتح الباري (دار المعرفة بيروت)، ص: 477)

3 تهذيب الكمال (ج:24، ص: 439). تذكرة الحفاظ (ج:2، ص: 555). سير أعلام النبلاء(ج:12، ص: 393). (12/ 393)

4 تهذيب الكمال (ج:24، ص: 432)

5 تهذيب الكمال (ج:24، ص: 432)

6 تهذيب الكمال (ج:24، ص:454). سير أعلام النبلاء (ج:12، ص:420).

وقد قال الإمام مسلم للبخاري عندما سأله عن حديث كفارة المجلس: دعني حتى أقبل رجليك يا أستاذ الأستاذين وسيد المحدثين وطبيب الحديث في علله.. ثم قال له: لا يبغضك إلا حاسد، وأشهد أنه ليس في الدنيا مثلك. 7

بعض مؤلفاته: خلف الإمام البخاري رحمه الله مؤلفات عديدة، منها: الجامع الصحيح، الأدب المفرد، التاريخ الكبير والأوسط والصغير، خلق أفعال العباد، الرد على الجهمية، أسامي الصحابة الوحدان، العلل، الكني، الفوائد، قضايا الصحابة والتابعين وأقاويلهم، رفع اليدين في الصلاة، القراءة خلف الإمام، بر الوالدين، الضعفاء وغيرها من المؤلفات القيمة. 8

المطلب الثاني: ترجمة الإمام مسلم

هو الإمام الحافظ أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري.9 وقد اختلف في نسبته إلى القبيلة، هل هو قشيري من أنفسهم أو مولى، فرجح الأول ابن الصلاح والنووي، ومال الذهبي إلى الثاني. 10

مولده: ولد في سنة 206هـ وهو الراجح، كما رجحه كثير من العلماء، وقيل سنة 204هـ، 11 قال ابن خلكان : ولم أر أحداً من الحفاظ يضبط مولده ولا تقدير عمره، وأجمعوا أنه ولد بعد المائتين. 12 و توفي سنة إحدى وستين ومائتين.13

طلبه للعلم ورحلاته العلمية: اتجه الإمام مسلم إلى طلب العلم في صغره فسمع الحديث وتلقى العلم عن شيوخ بلده ثم ارتحل وطوّف في البلدان. 14

أهم شيوخه: ذكر الذهبي في السير مائتين واثنين وعشرين شيخا له، منهم: يحيى بن يحيى التميمي وسعيد بن منصور، ومحمد بن إسماعيل البخاري، وأحمد بن حنبل وخلق كثير.15

تلاميذه: تلمذ على يديه جمع غفير منهم: أبو عوانة صاحب المستخرج والإمام الترمذي (روى عنه حديثاواحدا) كما روى عنه بعض شيوخه مثل أبي حاتم الرازي وغيره.16

ثناء العلماء عليه: كان الإمام مسلم رحمه الله من كبار أئمة أهل السنة والجماعة أهل الحديث، ولقد أثنى عليه العلماء كثيرا، قال محمد بن عبد الوهاب الفراء: كان مسلم من علماء الناس وأوعية العلم ما علمته إلا خيرا. وقال ابن عقدة: قلما يقع الغلط لمسلم في الرجال لأنه كتب الحديث على وجهه. وقال مسلمة بن قاسم: ثقة جليل القدر من الأئمة.17

بعض مؤلفاته: قال ابن حجر: وله من التصنيف غير الجامع كتاب الانتفاع بجلود السباع والطبقات مختصر والكنى كذلك ومسند حديث مالك وذكره الحاكم في المستدرك في كتاب الجنائز استطرادا وقيل إنه صنف مسندا كبيرا على الصحابة لم يتم. 18 وله أيضا: التمييز، والمنفردات والوحدان، وأوهام المحدثين، وأولاد الصحابة، وأوهام الشاميين، وغيرها.

المبحث الثاني: الموازنة بين الصحيحين (صحيح البخاري وصحيح مسلم):

المطلب الأول: مكانة الصحيحين

---

7 تهذيب الكمال (ج:24، ص: 436) تذكرة الحفاظ (ج:2، ص: 555). سير أعلام النبلاء (ج:12، ص:412).

8 تهذيب الكمال (ج:24، ص: 466) تذكرة الحفاظ (ج:2، ص: 555). سير أعلام النبلاء (ج:12، ص: 392).

9 تهذيب الكمال (ج:27، ص: 499- 502) تذكرة الحفاظ (ج:2، ص: 588).

10 عثمان بن عبد الرحمن، المعروف بابن الصلاح. صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط. ط2،(دار الغرب الإسلامي - بيروت، 1408هـ)، ص: 55). أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي. المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج. ط2، ج: 1،(دار إحياء التراث العربي بيروت 1392). ص: 10). قال الذهبي في السير (ج:2، ص: 588). فلعله من موالي قشير.

11 تهذيب الكمال (ج:27، ص: 507) تذكرة الحفاظ (ج:2، ص: 588).

12 أبو العباس ابن خلكان البرمكي. وفيات الأعيان. ج: 5، (دار صادر - بيروت)، ص: 194).

13 وفيات الأعيان (ج: 5، ص: 194). والدكتور سعد بن عبدالله آل حميد. مناهج المحدثين، ط1، (دار العلوم السنة الرياض، 1430 - 1999 م)، ص: 34-35)

14 تذكرة الحفاظ (ج:2، ص: 588).

15 سير أعلام النبلاء (ج:12، ص: 557).

16 تهذيب الكمال (ج:27، ص: 507) تذكرة الحفاظ (ج:2، ص: 588).

17 الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب. ط1، ج: 10.(دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع1404 هـ- 1984 م)، ص: 113).

18 تهذيب التهذيب (ج: 10، ص: 127)

لهذين الكتابين مكانة عظيمة، إذا أنهما يقعان في الأهمية بعد القرآن الكريم مباشرةً؛ وأنهما أصح الكتب بعد كتاب الله عز وجل. واتفق العلماء على المنزلة العظيمة لهذين الكتابين وعلى أنهما مصدران أساسيان لمعرفة ودراسة الأحكام الشرعية ولا يجوز لأي أحد التشكيك في هذه المؤلفات أو الطعن فيهم؛ إذ أنهما موثقان ومكتوبان بشروط حادة لا يزعزعها شك.

قال النووي في شرح صحيح مسلم:اتفق العلماء رحمهم الله على أن أصح الكتب بعد القرآن العزيز الصحيحان البخاري ومسلم، وتلقتهما الأمة بالقبول، وكتاب البخاري أصحهما وأكثرهما فوائد ومعارف ظاهرة وغامضة، وقد صح أن مسلما كان ممن يستفيد من البخاري ويعترف بأنه ليس له نظير في علم الحديث، وهذا الذي ذكرناه من ترجيح كتاب البخاري هو المذهب المختار الذي قاله الجماهير وأهل الإتقان والحذق والغوص على أسرار الحديث. 19

قال الإمام النسائي: ما في هذه الكتب كلها أجود من كتاب البخاري. 20

عناية أهل العلم بالصحيحين: لم يعتن العلماء بكتاب بعد كتاب الله عنايتهم بالصحيحين رواية وإسماعاً وقد أعطى العلماء عناية فائقة للصحيحين فصنفوا عليهما مصنفات عديدة من حيث الاختصار لهما والمستخرجات عليهما والشروح لهما إلى غير ذلك، إلا أن الاعتناء بالبخاري أكثر من مسلم، وليس من المبالغة إذا قلنا إن المسلمين على اختلاف طبقاتهم وتباين مذهبهم لم يعنوا بكتاب بعد كتاب الله عز وجل عنايتهم بصحيح البخاري، من حيث السماع والرواية، والضبط والكتابة، وشرح أحاديثه، وتراجم رجاله، واختصاره وتجريد أسانيده. 21

المطلب الثاني: المفاضلة بين الكتابين

اختلف اهل العلم في المفاضلة بين الكتابين على ثلاثة أقوال:

الف: صحيح البخاري مقدم على صحيح مسلم وبه قال جمهور المحدثين لأسباب ووجوه متعددة منها: أن البخاري كان أعلم من مسلم بالصناعة الحديثية، قال ابن حجر: ونقل كلام الأئمة في تفضيل كتاب البخاري يكثر، ويكفي من ذلك اتفاقهم على أنه كان أعلم بالفن من مسلم، وأن مسلماً كان يتعلم منه ويشهد له بالتقدم والتفرد بمعرفة ذلك في عصره. فهذا من حيث الجملة.

ب: يفضل بعض المغاربة صحيح مسلم على صحيح البخاري وكذلك وردت عبارة عن أبي علي النيسابوري رحمه الله من المشارقة أنه فضّل صحيح مسلم أيضاً، قال الحافظ أبو علي النيسابوري: ما تحت أديم السماء كتاب أصح من كتاب مسلم، قلت - أي الذهبي-: لعل أبا علي ما وصل إليه صحيح البخاري. 22 ولكن هل هذا التفضيل من ناحية الأصحية أو في أمور أخرى خارجة عن حيز الصحة؟ بعضهم فهم أن هذا التفضيل يشمل حتى الأصحية، لكن في الحقيقة أن أحاديث البخاري أصح من أحاديث مسلم. ولكن بالنظر إلى جوانب أخرى ما لمسلم فيه من المزايا قد يُفضله بعض الناس على البخاري.

ج: وهناك قول ثالث باستواء الصحيحين وأنهما كفرسي رهان.

المطلب الثالث: الموازنة بين الكتابين

يشترك الصحيحان في أمور ويختلفان في أمور كالتالي:

ألف: الوجوه المشتركة بينهما

1 - ان الكتابين رتبا على طريقة الجوامع بمعنى أن الكتابين يجمعان أبواب العلم كلها ولا يقتصران فقط على نوع من أنواع الأحاديث أو قسم من أقسامها. كما قال الحافظ ابن الصلاح والنووي عن اسم كتاب البخاري فقد سماه البخاري "الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله - ﷺ- وسننه

---

19 المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج (ج: 1، ص: 14).

20 طاهر بن صالح السمعوني الجزائري، ثم الدمشقيّ. توجيه النظر إلى أصول الأثر. ج1: ط1.(مكتبة المطبوعات الإسلامية – حلب 1416هـ - 1995م)، ص: 304).

21 عبد الغني بن عبد الخالق. الإمام البخاري وصحيحه. ط1. (دار المنارة. جدة)، ص 228- 245).

22 سير أعلام النبلاء (ج:12، ص: 565)

وأيامه".23 وقال الحافظ ابن حجر سماه مؤلفه: « الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله ε وسننه وأيامه».24

2 - ان البخاري ومسلم اشترطا أن لا يذكرا في كتابيهما الا الحديث الصحيح، و أكبر ما يُمَيّز هذين الكتابين اشتراط الصحة، كما قال الشاه ولي الله الدهلوي: أما الصحيحان فقد اتفق المحدثون على أن جميع ما فيهما من المتصل المرفوع صحيح بالقطع، وأنهما متواتران إلى مصنفيهما، وأنه كل من يهون أمرهما فهو مبتدع متبع غير سبيل المؤمنين.25 وبذلك يعلن البخاري شرطه من عنوان كتابه، فشرط الصحة لم يكن باستنباط من العلماء، يعني ما عرفوا أنه اشترط الصحة من خلال دراسة الكتاب وإنما من عنوان الكتاب ومن تصريح المؤلف أنه سيخرج الحديث الصحيح.26

تكلّم الحافظ ابن حجر في هدي الساري عن موضوع الصحيح، يمكن تلخيصه بما يلي: ونستفيد هذا من قول البخاري: ما أدخلت في كتابي إلا الصحيح. بمعنى أنه التزم فيه الصحة، وأنه لا يورد فيه إلا صحيحاً، وهو مأخوذ من تسميته إياه " الجامع الصحيح". والتزم فيه أن يخرّج الحديث المتفق على ثقة نقلته إلى الصحابي المشهور من غير اختلاف بين الثقات الأثبات ويكون إسناده متصلاً غير مقطوع.27 وكذلك التزم مسلم أن يخرج الحديث الصحيح فقد جاء عنه أنه قال:" صنفت هذا المسند الصحيح من ثلاثمائة ألف حديث مسموعة".28 ونعرف هذا الأمر أيضا مما ذكره في مقدمة صحيحه "فالقصد منه إلى الصحيح القليل أولى بهم من ازدياد السقيم"،29 فتبين من ذلك أن الإمامين اشترطا الصحة في كتابيهما.

ب: الوجوه المختلفة

1 – ان الإمام مسلم يقتصر على ذكر الأحاديث فقط وأما البخاري لم يقتصر على الأحاديث، بل استنبط واستدل لأبواب أرادها، لذا نجده أحيانا لا يذكر في بعض الأبواب حديثاً مسنداً، بل يقتصر على قوله: " وفيه فلان عن النبي ε، ونحو ذلك.

قال النووي: ليس مقصود البخاري الاقتصار على الأحاديث فقط بل مراده الاستنباط منها والاستدلال لأبواب أرادها، ولهذا المعنى أخلى كثيرا من الأبواب عن إسناد الحديث.30

2 – كيفية ترتيب الصحيحين: رتب البخاري كتابه على الكتب والأبواب وذكر تفريعات كثيرة للأبواب، وأما مسلم فرتب كتابه على الكتب ولم يذكر الأبواب التفصيلية، بل اكتفى بأسماء الكتب فحسب. قال ابن الصلاح: ثم أن مسلما رحمه الله وإيانا رتب كتابه على الأبواب فهو مبوب في الحقيقة ولكنه لم يذكر فيه تراجم الأبواب لئلا يزداد بها حجم الكتاب أو لغير ذلك.31

وقال النووي في مقدمة شرحه لصحيح مسلم: "وقد ترجم جماعة أبوابه بتراجم بعضها جيد وبعضها ليس بجيد إما لقصور في عبارة الترجمة وإما لركاكة لفظها وإما لغير ذلك. وإنا إن شاء الله أحرص على التعبير عنها بعبارات تليق بها في مواطنها".32

وترتيب النووي هو الذي اشتهر وعوّل عليه الأئمة.

وصدر مسلم لكتابه بمقدمة ممتازة تعتبر من أوائل المقدمات العلمية المنهجية، وقد انفرد الإمام مسلم بهذه الميزة عن شيخه البخاري، وهذه المقدمة بيّن فيها:

أ) سبب تأليفه الصحيح. ب) بيّن فيه منهجه وتحديد طريقته فيه.

ج) كما بيّن في تلك المقدمة وجوب الرواية عن الثقات، وترك الرواية الكذابين.

---

23 عثمان بن عبد الرحمن، المعروف بابن الصلاح. معرفة أنواع علوم الحديث الشهير بمقدمة ابن الصلاح. ط1. تحقيق: ماهر ياسين الفحل. (دار الكتب العلمية 1423 هـ / 2002 م)، ص: 94). الإمام النووي. ماتمس إليه حاجة القاري. ط1. (دار الفكر - عمان)، ص: 39).

24 هدي الساري مقدّمة فتح الباري (ص 8).

25 (1/ 232) أحمد بن عبد الرحيم المعروف بـ «الشاه ولي الله الدهلوي». حجة الله البالغة. ج 1. ط1. تحقيق: السيد سابق. (دار الجيل، بيروت – لبنان 1426 هـ - 2005م) ص: 232).

26 مناهج السنة ومصادر مصنفيها" لحاتم شريف العوني. الشريط الأول، (ص 9- 10).

27 هدي الساري (ص: 8)

28 سير أعلام النبلاء (ج:12، ص: 565).

29 مقدمة صحيح مسلم (ج: 1، ص: 4)

30 هدي الساري (ص: 8)

31 صيانة صحيح مسلم (ص: 103)

32 توجيه النظر إلى أصول الأثر(ج: 1، ص: 226)

د) ناقش صحة الاحتجاج بالحديث المروي بصيغة (عن)، وحمل هذه الصيغة على الاتصال إذا برئ صاحبها من التدليس، وشدّد النكير على من اشترط اللقاء، أي: أنكر منهج البخاري وابن المديني ومن سار على نهجهم. هـ) بيّن فيها أقسام الأخبار، وأنها ثلاثة أقسام.

3- مسألة تقطيع الأحاديث: أي الاقتصار على ذكر طرفٍ من الحديث فقط، فلكل إمام طريقته في هذه المسألة، وهي أن الإمام البخاري يكثر من تقطيع الأحاديث إلى أطراف عدة لكل منها باب خاص، وعلى هذا فنجد الحديث الواحد ذكر البخاري أجزاءه في مواطن مختلفة حسب الاستنباط منه المسائل الفقهية، بخلاف الإمام مسلم حيث يذكر الحديث كاملًا في مكان واحد برواياته التي وصل إليها.

4- شرط الشيخين في الرواة: يختلف البخاري عن مسلم في الشروط الواجب توفرها في الراوي حيث أن البخاري يتشدد في الرواة بخلاف مسلم فإنه قد تساهل بالنسبة للبخاري. وقال محمد بن طاهر المقدسي: "اعلم أن البخاري ومسلماً ومن ذكرنا بعدهم، لم ينقل عن واحد منهم أنه قال: شرطتُ أن أخرّج في كتابي ما يكون على الشرط الفلاني، وإنما يعرف ذلك من سبر كتبهم، فيعلم بذلك شرطُ كل رجلٍ منهم. واعلم أن شرط البخاري ومسلم أن يُخرجا الحديث المُتفق على ثقة نقلته إلى الصحابي المشهور، من غير اختلاف بين الثقات الأثبات، ويكون إسناده متصلاً غير مقطوع، فإن كان للصحابي راويان فصاعداً فحسن، وإن يكن له إلا راوٍ واحد إذا صح الطريقُ إلى الراوي أخرجاه، إلا أن مسلماً أخرج أحاديث أقوامٍ ترك البخاري حديثهم، لشبهةٍ وقعت في نفسه، أخرج مسلم أحاديثهم بإزالة الشبهة، مثل حماد بن سلمة، وسهيل بن أبي صالح، وداود بن أبي هند، وأبي الزبير، والعلاء بن عبد الرحمن، وغيرهم". 33

وقال الحازمي في شروط الأئمة الخمسة: مذهب من يخرج الصحيح أن يعتبر حال الراوي العدل في مشايخه وفيمن روى عنهم، وهم ثقات أيضا، وحديثه عن بعضهم صحيح ثابت يلزمه إخراجه، وعن بعضهم مدخول لا يصح إخراجه إلا في الشواهد والمتابعات، وهذا باب فيه غموض، وطريقه معرفة طبقات الرواة عن راوي الأصل ومراتب مداركهم. ولنوضح ذلك بمثال، وهو أن تعلم أن أصحاب الزهري مثلا على طبقات خمس، ولكل طبقة منها مزية على التي تليها وتفاوت. فمن كان في الطبقة الأولى فهو الغاية في الصحة، وهو غاية مقصد البخاري والطبقة الثانية شاركت الأولى في العدالة، غير أن الأولى جمعت بين الحفظ والإتقان وبين طول الملازمة للزهري، حتى كان فيهم من يُزامله في السفر ويُلازمه في الحضر، والطبقة الثانية لم تلازم الزهري إلا مدة يسيرة فلم تمارس حديثه، وكانوا في الإتقان دون الطبقة الأولى، وهم شرط مسلم..

وقال ابن رجب: وأما مسلم فلا يخرج إلا حديث الثقة الضابط، ومن في حفظه بعض شيء، وتكلم فيه لحفظه لكنه يتحرى في التخريج عنه، ولا يخرج عنه إلا ما لا يقال إنه مما وهم فيه.

وأما البخاري فشرطه أشد من ذلك، وهو أنه لا يخرج إلا للثقة الضابط، ولمن ندر وهمه. وإن كان قد اعترض عليه في بعض من خرج عنه... وأما مسلم فلا يخرج إلا حديث الثقة الضابط، ومن في حفظه بعض شيء، وتكلم فيه لحفظه، لكنه يتحرى في التخريج عنه، ولا يخرج عنه إلا ما لا يقال إنه مما وهم فيه. 34

قسم الإمام مسلم أحاديث كتابه إلى ثلاثة أقسام كما قال: إنا نعمد إلى جملة ما أسند من الأخبار عن رسول الله ﷺ، فنقسمها على ثلاثة أقسام، وثلاث طبقات من الناس:

1- الطبقة الأولى: أهل الإتقان والاستقامة في الرواية، وهم الحفاظ المتقنين، وقد التزم بتخريج رواياتهم.

2- الطبقة الثانية: من ليس موصوفا بالحفظ والإتقان ممن يشملهم اسم الستر والصدق. فهؤلاء يتبع رواياتهم أهل القسم الأول.

3- الطبقة الثالثة: المتهمون بوضع الحديث ومن الغالب على حديثه المنكر أو الغلط، مثل: عبد الله بن المسور، وغياث بن إبراهيم، فهؤلاء يمسك عن حديثهم.35

---

33 أبوالفضل محمد بن طاهر المقدسي. شروط الأئمة الستة. ط1، (دار الكتب العلمية بيروت لبنان 1984م)، ص: 17 - 18).

34 انظر: الحافظ ابن رجب الحنبلي. شرح علل الترمذي. ط1. ج 2. تحقيق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد.(مكتبة المنار - الزرقاء - الأردن، 1407هـ - 1987م)، ص: 613)

35 مقدمة صحيح مسلم (ص: 4)

5- الاختلاف في اتصال السند في حديث المعنعن.

اشترط الإمام البخاري في اتصال السند المعنعن ثبوت لقاء الراوي بمن روى عنه بالعنعنة بالنص دون الاكتفاء بالمعاصرة وإمكانية اللقاء فقط، قال الحافظ ابن حجر: الإسناد المعنعَن له حكم الاتصال إذا تعاصر المعنعِن والمعنعَن عنه وإن لم يثبت اجتماعهما إلا أن يكون المعنعِن مدلساً، والبخاري لا يحمل ذلك على الإتصال حتى يثبت اجتماعهما ولو مرّة وقد أظهر البخاري هذا المذهب في تاريخه وجرى عليه في صحيحه وأكثر منه حتى إنه ربما خرّج الحديث الذي لا تعلّق له بالباب جملة إلا ليبين سماع راو من شيخه حيث يقول: هنك طعن أو شك في السماع وهذا مما ترجح به كتابه لأنا وإن سلّمنا ما ذكره مسلم من الحكم بالاتصال فلا يخفى أن شرط البخاري أوضح بالاتصال".36

نقل مسلم في مقدمة صحيحه الإجماع على أن الإسناد المعنعن السالم صاحبه من وصمة التدليس؛ له حكم الاتصال إذا تعاصر المعنعِن والمعنعَن عنه، وإن لم يثبت اجتماعهما، أي إذا أمكن اللقاء فحسب, فقال رحمه الله: "وهذا القول يرحمك الله في الطعن في الأسانيد، قول مخترع مستحدث، غير مسبوق صاحبه إليه، ولا مساعد له من أهل العلم عليه، وذلك أن القول الشائع المتفق عليه بين أهل العلم بالأخبار والروايات قديما وحديثا: أن كل رجل ثقة روى عن مثله حديثا وجائز ممكن له لقاؤه والسماع منه، لكونهما جميعا كانا في عصر واحد وإن لم يأت في خبر قط أنهما اجتمعا ولا تشافها بكلام، فالرواية ثابتة والحجة بها لازمة، إلا أن يكون هناك دلالة بينة أن هذا الراوي لم يلق من روى عنه أو لم يسمع منه شيئا..."، 37 وقد سار الإمام مسلم على هذا المنهج في كتابه، مثال ذلك: أنه أخرج حديث عبد الله بن يزيد عن حذيفة رضي الله عنه قال: أخبرني رسول الله ﷺ بما هو كائنٌ إلى أن تقوم الساعة..." الحديث، وقد قال في مقدمة صحيحه: (ولا حفظنا في شيءٍ من الروايات أن عبد الله بن يزيد شافه حذيفة وأبا مسعود بحديث قط، ولا وجدنا ذكر رؤيته إياها في رواية بعينها..)

في حين ذهب البخاري وشيخه ابن المديني وأبو بكر الصيرفي الشافعي وغيرهم إلى اشتراط ثبوت اللقاء ولو مرة واحدة. قال النووي في جزءه "ما تمس إليه حاجة القاري من صحيح البخاري": (وهذا أقوى)، وقد أظهره البخاري في التاريخ وجرى عليه في الصحيح.

قال الذهبي: ثم إن مسلما رحمه الله افتتح صحيحه بالحط على من اشترط اللقي لمن روي عنه بصيغة عن، وادَّعى الإجماع في أن المعاصرة كافية ولا يتوقف على العلم بالتقائهما، ووبخ من اشترط ذلك، وإنما يقول ذلك أبو عبد الله البخاري وشيخه ابن المديني، وهو الأصوب الأقوى.38

6- المعلقات في الصحيحين: والمراد بالتعليق ما حذف من مبتدأ إسناده واحد فأكثر، ولو إلى آخر الإسناد، يختلف البخاري عن مسلم في ذكر المعلقات من حيث العدد اختلافا بائنا كما يلي:

المعلقات في صحيح البخاري:

قال الحافظ ابن حجر: فجملة ما في الكتاب من التعاليق ألف وثلاث مائة واحد وأربعون حديثا وأكثرها مكرر مخرج في الكتاب.39 فأما المعلق من المرفوعات فعلى قسمين:

أحدهما: ما يوجد في موضع آخر من كتابه هذا موصولاً. وثانيهما: ما لا يوجد فيه إلا معلقا.

فالأول: أنه يورده معلقا حيث يضيق مخرج الحديث، إذ من قاعدته أنه لا يكرر إلا لفائدة، فمتى ضاق المخرج واشتمل المتن على أحكام، فاحتاج إلى تكريره فإنه يتصرف في الإسناد بالاختصار خشية التطويل.

والثاني: وهو ما لا يوجد فيه إلا معلقا- فإنه على صورتين: -

الصورة الأولى: إما أن يورده بصيغة الجزم.

الصورة الثاني: وإما أن يورده بصيغة التمريض.

---

[36] الحافظ ابن حجر العسقلاني. النكت على مقدمة ابن الصلاح. ج1. ط1. تحقيق: ربيع بن هادي عمير المدخلي (عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية 1404هـ/1984م)، ص: 279)

[37] مقدمة صحيح مسلم (ص: 29- 30).

[38] سير أعلام النبلاء (ج: 12، ص: 573)

[39] فتح الباري (ج: 1، ص: 469)

فالصيغة الأولى يستفاد منها الصحة إلى من علق عنه، لكن يبقى النظر فيمن أبرز من رجال ذلك الحديث. فمنه ما يلتحق بشرطه، ومنه ما لا يلتحق.

-أما ما يلتحق، فالسبب في كونه لم يوصل إسناده إما لكونه أخرج ما يقوم مقامه فاستغنى عن إيراد هذا مستوفى السياق ولم يهمله بل أورده بصيغة التعليق طلبا للاختصار، وإما لكونه لم يحصل عنده مسموعا أو سمعه وشك في سماعه له من شيخه، أو سمعه من شيخه مذاكرة، فما رأى أنه يسوقه مساق الأصل، وغالب هذا فيما أورده عن مشايخه.

- وأما ما لا يلتحق بشرطه فقد يكون صحيحا على شرط غيره وقد يكون حسنا صالحا للحجة وقد يكون ضعيفا لا من جهة قدح في رجاله بل من جهة انقطاع يسير في إسناده.

والصيغة الثانية: وهي صيغة التمريض لا تستفاد منها الصحة إلى من علق عنه، لكن فيه ما هو صحيح، وفيه ما ليس بصحيح.

فأما ما هو صحيح فلم نجد فيه ما هو على شرطه إلا مواضع يسيره جدا، ووجدناه لا يستعمل ذلك إلا حيث يورد ذلك الحديث المعلق بالمعنى، كقوله في الطب: "ويذكر عن بن عباس عن النبي ε في الرقى بفاتحة الكتاب" فإنه أسنده في موضع آخر... وأما مالم يورده في موضع آخر مما أورده بهذه الصيغة: فمنه ما هو صحيح إلا أنه ليس على شرطه. ومنه ما هو حسن. ومنه ما هو ضعيف فرد إلا أن العمل على موافقته. ومنه ما هو ضعيف فرد لا جابر له... وأن جميع ما فيه صحيح باعتبار أنه كله مقبول ليس فيه ما يرد مطلقا إلا النادر فهذا حكم المرفوعات.

- وأما الموقوفات فإنه يجزم منها بما صح عنده ولو لم يكن على شرطه، ولا يجزم بما كان في إسناده ضعف أو انقطاع إلا حيث يكون منجبرا، إما بمجيئه من وجه آخر، وإما بشهرته عمن قاله. وإنما يورد ما يورد من الموقوفات، من فتاوى الصحابة والتابعين ومن تفاسيرهم لكثير من الآيات، على طريق الاستئناس والتقوية لما يختاره من المذاهب في المسائل التي فيها الخلاف بين الأئمة.40

خلاصة القول: المعلقات في صحيح البخاري منها ما ذكره بصيغة الجزم فهو صحيحٌ، ومنها ما ذكره بصيغة التمريض فينظر فيه، إذا وجدنا الرواة صحيحا إلى من علّقه فصحيح وإلا فهو ضعيف.

وقد ألف الحافظ ابن حجر كتاباً مستقلا في وصل هذه المعلقات وسماه:" تغليق التعليق"، وفيه إجابة عن الانتقادات الموجهة الى الإمام البخاري بسبب هذه التعليقات.

المعلقات في صحيح مسلم:

اقتصر الإمام مسلم على المرفوع دون الموقوف وعلى المتصل دون المعلق فليس فيه إلا أربعة عشر حديثاً معلقاً على أعلى عدد ذكر وإلا فهي إثنا عشر حديثا، ستة منها وصلها في صحيحه، وأما الموقوفات فهي قليلة جداً عنده لا تقارن بما عند البخاري.

قال الحافظ ابن الصلاح: "ليس في صحيح مسلم من المعلقات إلا القليل، وذكر أبو علي الغساني: أن مسلماً وقع الانقطاع فيما رواه في كتابه في أربعة عشر موضعاً".41

يقول الدكتور سعد آل حميد: إننا نجد هذه الأربعة عشر حديثاً ترجع إلى اثني عشر حديثاً، والسبب أن أحدها مكرر، والحديث الآخر ليس في الحقيقة بمعلق. ثم قال: أما الأحاديث الاثنا عشر التي قيل إنها معلقة، ففي الحقيقة أن هذه الأحاديث أيضاً وصلها مسلم نفسه في موضع آخر من صحيحه، وعدد هذه الأحاديث خمسة. هناك أحاديث عدّها بعض العلماء معلقة وهي في الحقيقة موصولة وعددها ستة أحاديث؛ لأنها بعد التتبع نجدها موصولة، كما يقول الإمام مسلم في حديثٍ: حُدّثت، أو حدثنا صاحب لنا، أو نحوه فهذه يقال: في إسناده راوٍ مبهم، وليست أحاديث معلقة، فنجد هذه الأحاديث بعد التتبع موصولة عند غير مسلم في خارج الصحيح.وقد قام بوصلها الشيخ علي حسن عبد الحميد الحلبي في كتاب له سماه: "تغليق التعليق". يبقى بعد ذلك حديثٌ واحد هو الذي نصّ عليه الحافظ العراقي بأن عدد المعلقات في صحيح مسلم حديث واحد فقط. فهذا في جانب عدد أحاديث كثيرة لا حكم له.

7- الثلاثيات في الصحيحين: الإمام البخارى، هو الذى احتوى على أكثر عدد من الثلاثيات من بين الكتب السته ففيه اثنان وعشرون حديثاً ثلاثياً، يليه فى العدد سنن ابن ماجة، فقد وقفت على ثلاثة أحاديث

---

40 هدي الساري، ص: 19) والنكت (ج: 1، ص: 115)، و مناهج المحدثين للدكتور سعد آل حميد (ص: 24-30).

41 صيانة صحيح مسلم (ص: 76)

كلها من طريق جبارة ابن المغلس، ولم يصح منهم إلا واحد صححه الشيخ الألبانى، ثم تلا ذلك من كتب السنة سنن الترمذى ففيه حديثٌ واحد. ثم ليس ثمت ثلاثيٍّ في بقية الستة. فليس عند مسلم ولا أبى داود ولا النسائى من ذلك شيء كما ذكر أبو العلا في المباركفورى فى تحفة الأحوذى.42 فأعلى ما عند مسلم رحمه الله من الأسانيد الرباعيات.

8- النقد الموجه الى الصحيحين: انتقد الصحيحان من قبل الأئمة وهذه الانتقادات أكثرها ترجع الى البخاري دون مسلم كما يلي:

الف: الانتقادات على صحيح البخاري:

وجه بعض العلماء انتقادات الى رجال صحيح البخاري حيث انتقد عليه الإمام الدارقطني رحمه الله تعالى، وله تأليف في ذلك باسم: " الالزامات والتتبع".

وكذا انتقد على ترتيب الكتاب: كتقطيعه للأحاديث، جزء هنا وجزء هناك في كثير من الأحيان في مواضع كثيرة ربما تزيد على عشرين موضعاً، ومن أسباب هذا التقطيع: أنه إذا كان متن الحديث مشتملاً على جمل متعددة لا تعلق لإحداها بالأخرى فإنه يخرج كل جملة منها في باب متصل فرارا من التطويل، وربما نشط فساقه بتمامه.

وأما اقتصاره على بعض المتن ولا يذكر الباقي في موضع آخر فإنه لا يقع في الغالب إلا إذا كان المحذوف موقوفاً وفيه شيء قد يحكم برفعه، فيحذف الباقي ويقتصر على ما لها بالرفع.

- كذا انتقدوه بذكر المعلقات.

- وكذا انتقدوه في التراجم وذلك لأن الكتاب ألف في الحديث وأدخل المؤلف فيه هذه التراجم التي فيها مسائل فقهية خلافية.

وقد تكلم الحافظ بن حجر في هدي الساري عن الانتقادات الموجهة إلى الصحيحين، وأجاب على سبيل الإجمال: نقول لا ريب في تقديم البخاري ثم مسلم على أهل عصرهما ومن بعده من أئمة هذا الفن في معرفة الصحيح والمعلل، فإنهم لا يختلفون في أن علي بن المديني كان أعلم أقرانه بعلل الحديث، وعنه أخذ البخاري ذلك، حتى كان يقول ما استصغرت نفسي عند أحد إلا عند علي بن المديني ومع ذلك فكان علي بن المديني إذا بلغه ذلك عن البخاري يقول: دعوا قوله فإنه ما رأى مثل نفسه. وكان محمد بن يحيى الذهلي أعلم أهل عصره بعلل حديث الزهري وقد استفاد منه ذلك الشيخان جميعا وروى الفربري عن البخاري قال: ما أدخلت في الصحيح حديثا إلا بعد أن استخرت الله تعالى وتيقنت صحته... فإذا عرف وتقرر أنهما لا يخرجان من الحديث إلا ما لا علة له أو له علة إلا أنها غير مؤثرة عندهما، فبتقدير توجيه كلام من انتقد عليهما، يكون قوله معارضا لتصحيحهما، ولا ريب في تقديمهما في ذلك على غيرهما، فيندفع الاعتراض من حيث الجملة. 43

ب: الانتقادات على صحيح مسلم

قال ابن الصلاح: عاب عائبون مسلما بروايته في صحيحه عن جماعة من الضعفاء أو المتوسطين الواقعين في الطبقة الثانية الذين ليسوا من شرط الصحيح أيضا والجواب أن ذلك لأحد أسباب لا معاب عليه معها:

أحدها أن يكون ذلك فيمن هو ضعيف عند غيره ثقة عنده ولا يقال إن الجرح مقدم على التعديل وهذا تقديم للتعديل على الجرح لأن الذي ذكرناه محمول على ما إذا كان الجرح غير مفسر السبب فإنه لا يعمل به.

الثاني أن يكون ذلك واقعا في الشواهد والمتابعات لا في الأصول. اعتذر الحاكم أبو عبد الله في إخراجه عن جماعة ليسوا من شرط الصحيح منهم مطر الوراق وبقية بن الوليد ومحمد بن إسحاق بن يسار وعبد الله بن عمر العمري والنعمان ابن راشد أخرج مسلم عنهم في الشواهد في أشباه لهم كثيرين والله أعلم

الثالث أن يكون ضعف الضعيف الذي احتج به طرأ بعد أخذه عنه باختلاط حدث عليه غير قادح فيما رواه من قبل في زمان سدادة واستقامته كما في أحمد بن عبد الرحمن بن وهب ابن أخي عبد الله بن وهب

42 أبو وداعة وليد بن صبحى الصعيدى. تحبير الوريقات بشرح الثلاثيات (المكتبة الشاملة)، ص: 2)

43 هدي الساري مقدمة فتح الباري (ج: 1، ص: 4)

فذكر الحاكم أبو عبد الله أنه اختلط بعد الخمسين ومائتين بعد خروج مسلم من مصر فهو في ذلك كسعيد بن أبي عروبة وعبد الرزاق وغيرهما ممن اختلط آخرا ولم يمنع ذلك من الاحتجاجفي الصحيحين بما أخذ عنهم قبل ذلك.

قال إبراهيم بن أبي طالب لمسلم بن الحجاج قد أكثرت الرواية في كتابك الصحيح عن أحمد بن عبد الرحمن الوهبي وحاله قد ظهر فقال إنما نقموا عليه بعد خروجي من مصر والله أعلم.

الرابع أن يعلو بالشخص الضعيف إسناده وهو عنده برواية الثقات نازل فيذكر العالي ولا يطول بإضافة النازل إليه مكتفيا بمعرفة أهل الشأن بذلك وهذا العذر قد رويناه عنه تنصيصا وهو على خلاف حاله فيما رواه أولا عن الثقات ثم اتبعه بالمتابعة عن من هو دونهم وكان ذلك وقع منه على حسب حضور باعث النشاط وغيبته.... قال مسلم وإنما أدخلت من حديث أسباط وقطن وأحمد ما قد رواه الثقات عن شيوخهم إلا أنه ربما وقع إلي عنهم بارتفاع ويكون عندي من رواية أوثق منهم بنزول فأقتصر على ذلك وأصل الحديث معروف من رواية الثقات.44

وقال الشيخ ربيع بن هادي في خاتمة كتابه (بين الإمامين مسلم والدارقطني): يمكن إرجاع انتقادات الدارقطني وتتبعاته للإمام مسلم إلى الأقسام الآتية:

القسم الأول: انتقاد موجه إلى أسانيد معينة فيبدي لها عللاً من إرسال أو انقطاع أو ضعف راوٍ أو عدم سماعه أو مخالفته للثقات في أمر ما ويتبين في ضوء الدراسة والبحث أنه غير مصيب فيما أبداه من علة. وهذا النوع من الانتقاد لا يكون له تأثير في متون تلك الأسانيد لعدم ثبوت العلل التي أبداها ويبلغ عدد هذا القسم أربعين حديثاً.

القسم الثاني: انتقاد موجه إلى الأسانيد فيبدي لها عللاً من انقطاع أو عدم سماع ... إلخ ويكون مصيباً فيما أبداه من علة لكن تأثيره قاصر على ذلك الإسناد المعين والمتن يكون صحيحاً من طريق أو طرق أخرى، وله من المتابعات والشواهد ما يزيده قوة. يبلغ عدد هذا القسم خمسة وأربعين حديثاً.

القسم الثالث: انتقاد موجه إلى المتن كأن يدعي في حديث ما إنه لا يصح إلا موقوفاً ولم يثبت رفعه أو يدعي أنه من قول أحد التابعين ولا يصح رفعه أو يدعي أن جملة معينة قد زيدت في متن بسبب وهم أحد الرواة ويكون مصيباً في ذلك، ويكون لهذا الانتقاد أثره لثبوت دعواه، ولعدم المتابعات والشواهد لذلك المتن. وهذا النوع قليل جداً لا يجاوز ثمانية أحاديث.

القسم الرابع: انتقاد موجه إلى المتن كأن يدعي في حديث ما أنه لا يصح إلا موقوفا عن صحابي معين أو مرسلا من قول فلان. وتبين في ضوء الدراسة أن دعواه لا تثبت، وهذا يكون بالبداهة لا أثر له في ذلك المتن الذي ادعى فيه تلك العلة و لايزيد هذا القسم عن حديثين.

ويمكن إرجاع انتقادات الدارقطني إلى الأبواب الآتية من أبواب العلل:

- اثنين وعشرين حديثاً مرسلاً.
- ثمانية عشر حديثاً موقوفاً.
- اثنين وعشرين حديثاً أسانيدها مقلوبة.
- عشرة أحاديث معلة بالانقطاع.
- أربعة أحاديث معلة بالإرسال الخفي.
- حديثان معلان بالزيادة في متصل الأسانيد.
- حديثان أعلا بالإدراج.
- ثلاثة أحاديث أعلت بوصل المقطع.
- حديثان أعلا بالاضطراب.
- ثلاثة أحاديث معلة بما يمكن أن نسميه شذوذاً.
- ثلاثة أحاديث أعلت بتضعيف رواتها مع علل آخر.
- حديث واحد أعل بأنه مقطوع.

[44] صيانة صحيح مسلم (ص: 96 - 100)

- حديث واحد أعل بإنكاره.
- حديثان لا علة لهما أبداً بل توهم الدارقطني أن فيهما علة.
- حديث واحد ألزم مسلماً بإخراجه فهو من باب إلزامات.45

و مما انتقد صحيح مسلم أيضا، بأن فيه عدة أحاديث مروية بالوِجادة، وهي منقطعة، كقوله: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، قال: وجدت في كتابي عن أبي أسامة، عن هشام، عن أبيه، عن عائشة قالت: إن كان رسول الله ﷺ ليتفقد يقول: أين أنا اليوم.. الحديث. وروى أيضا بهذا السند حديث: قال لي رسول الله ﷺ: إني لأعلم إذا كنت عني راضية) ، وحديث: (تزوجني لست سنين)

وقد أجاب عن هذا الانتقاد الرشيد العطار في كتابه"غرر الفوائد المجموعة في بيان ما وقع في صحيح مسلم من الأحاديث المقطوعة" بأن الإمام مسلم قد روى هذه الأحاديث الثلاثة وغيرها مما قيل فيه منقطع من طرقٍ أخرى موصولة إلى هشام وإلى أبي أسامة.46 وأجاب السيوطي بجواب آخر فقال: وجواب آخر وهو: أن الوجادة المنقطعة أن يجد في كتاب شيخه لا في كتابه عن شيخه، فتأمل.47

المطلب الرابع: ميزات الصحيحين

لكل صحيح من الصحيحين بعض النقاط التي تميزه عن الآخر، إلا أن كليهما مميزان عن سواه من كتب الأحاديث، كالآتي:

الأمر الأول: مميزات صحيح البخاري

لصحيح البخاري عدة مميزات تميزه عن صحيح مسلم والدليل على ذلك من وجوه:

الوجه الأول: أن الذين انفرد البخاري بالإخراج لهم دون مسلم أربعمائة وخمسة وثلاثون رجلاً، المتكلم فيهم بالضعف منهم: نحو ثمانين رجلاً، والذين انفرد مسلم بالإخراج لهم دون البخاري ستمائة وعشرون رجلاً، المتكلم فيهم بالضعف منهم مائة وستون رجلاً، على الضعف من كتاب البخاري، ولا شك أن التخريج عمن لم يتكلم فيه أصلا أولى من التخريج عمن تكلم فيه، ولو كان ذلك غير سديد.

الوجه الثاني: أن الذين انفرد بهم البخاري ممن تكلم فيه لم يكن يكثر من تخريج أحاديثهم، وليس لواحد منهم نسخة كثيرة أخرجها كلها أو أكثرها إلا نسخة عكرمة عن ابن عباس. بخلاف مسلم فإنه أخرج أكثر تلك النسخ التي رواها عمن تكلم فيه، كأبي الزبير عن جابر، وسهيل عن أبيه عن أبي هريرة، وحماد بن سلمة عن ثابت...ونحوهم.

الوجه الثالث: أن الذين انفرد بهم البخاري ممن تكلم فيه أكثرهم من شيوخه الذين لقيَهم وعرف أحوالهم واطلع على أحاديثهم، فميَّز جيدها من رديّها بخلاف مسلم، فإن أكثر من تفرد بتخريج حديثه ممن تكلم فيه من المتقدمين، وقد أخرج أكثر نسخهم، ولا شك أن المرء أشدُّ معرفةً بحديث شيوخه وبصحيح حديثهم من ضعيفه ممن تقدم عن عصرهم.

الوجه الرابع: معظم الرجال المتكلم فيهم يخرج البخاري أحاديثهم غالباً في الاستشهاد والمتابعات والتعليقات بخلاف مسلم، فإنه يخرج لهم الكثير في الأصول والاحتجاج ولا يعرج البخاري في الغالب على من أخرج لهم مسلم في المتابعات، فأكثر من يخرج لهم البخاري في المتابعات يحتج بهم مسلم وأكثر من يخرج لهم مسلم في المتابعات لا يعرج عليهم البخاري، فهذا وجه من وجوه الترجيح ظاهر.48 هذه الأوجه الأربعة المتقدمة كلها تتعلق بعدالة الرواة.

الوجه الخامس: يتعلق بالاتصال: الإسناد المعنعن له حكم الاتصال عند مسلم إذا تعاصر المعنعِن والمعنعن عنه وإن لم يثبت اجتماعهما. بينما البخاري يشترط لحمل ذلك على الاتصال ثبوت اجتماعهما ولو مرة واحدة، وهذا مذهبه جرى عليه في صحيحه، وبهذا نستطيع أن نقول ان شرط البخاري أوضح وأقوى اتصالاً وأشدُّ تحرياً، وزاد في "الهدي" وجها آخر ما يتعلق بعدم العلة.

---

[45] ربيع بن هادي المدخلي. بين الإمامين مسلم والدارقطني.(مكتبة الرشد الرياض)، ص: 438 – 439)

[46] يحيى بن علي المعروف بالرشيد العطار- غرر الفوائد المجموعة في بيان ما وقع في صحيح مسلم من الأحاديث المقطوعة.ج:1، ط1، تحقيق: محمد خرشافي. (مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، 1417 هـ)، ص: 273، و 275، و 278)

[47] عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي. ج1، تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي (دار طيبة)، ص: 489)

[48] هدي الساري مقدمة فتح الباري (ج: 1، ص: 11)

الوجه السادس: الأحاديث المنتقدة على البخاري ومسلم بلغت مائتي حديث وعشرة أحاديث، اختص البخاري منها بأقل من ثمانين وباقي ذلك يختص بمسلم، ولا شك أن ما قل الانتقاد فيه أرجح مما كثر.[49]

الوجه السابع: فقه البخاري قد حير أفكار علمائنا حتى هذه اللحظة في كيفية ترجمة الأبواب.

ومما سبق حول ميزات صحيح البخاري، يستخلص القول بما يلي في نقاط:

- الأحاديث في صحيح البخاري أصح من الأحاديث عند مسلم، من حيث العدد في الجملة، وهناك أحاديث اتفق الشيخان في إخراجهما، رغم ذلك شرط البخاري أقوى وأشد من شرط مسلم.
- عدد الأحاديث المنتقدة في صحيح البخاري قليلة بالنسبة لما في صحيح مسلم.
- عدد الرجال المتكلَّم فيهم عند مسلم أكثر مما عند البخاري.
- كذلك من الناحية الفقهية يرى الأئمة والمحدثون أن صحيح البخاري أحسن من صحيح مسلم ، والسبب أن البخاري مزج الحديث بالفقه فأصبح كتابة هذا حديثاً وفقها في آن واحد.[50]

الأمر الثاني: مميزات صحيح مسلم

يقول الحافظ ابن حجر: حصل لمسلم في كتابه حظ عظيم مفرط لم يحصل لأحد مثله بحيث أن بعض الناس كان يفضله على صحيح محمد بن إسماعيل وذلك لما اختص به من جمع الطرق وجودة السياق والمحافظة على أداء الألفاظ كما هي من غير بقطيع ولا رواية بمعنى وقد نسج على منواله خلق عن النيسابوريين فلم يبلغوا شأوه وحفظت منهم أكثر من عشرين إماما ممن صنف المستخرج على مسلم فسبحان المعطي الوهاب.[51] ومن سمات هذا الكتاب:

1 - جمعه طرق الحديث وألفاظه في مكان واحد: الإمام مسلم إذا أخرج الحديث يذكر الطرق كاملةً بألفاظها في موطن واحد، بخلاف الإمام البخاري فإنه يروي الحديث في كل موطن حسب التبويبات التي يذكرها.[52] وقد قال الإمام المقدسي: " انفرد مسلمٌ رحمه الله بفائدة حسنة، وهي كون أحاديثه أسهل متناولاً من حيث أنه جعل لكل حديث موضعاً واحداً يليق به، جمع فيه طرقه التي ارتضاها واختار ذكرها على ما شرطه، وأورد فيه أسانيده المتعددة وألفاظه المختلفة، فيسهل على الطالب النظر في وجوهه واشتهارها، وتحصل له الثقة بجميع ما أورده من طرقه وقد اتسقت أخبارها، وهذا بخلاف صحيح البخاري فإنه لا يتوصل إلى غرضه منه إلا النادر من الحفاظ المعتنين بمعرفة مظنة المعاني والألفاظ، ... ولعمري لقد غلط جماعة من الأئمة فنفوا رواية البخاري عن أحاديث هي موجودة فيه، وما ذاك إلا أنه ذكر أحاديث من كتابه في غير مظنتها الظاهرة لغرض يبتغيه".[53]

2 - اعتناؤه بترتيب إيراد الطرق، فإنه يورد الطريق الأصح، ويقدم الطرق التي فيها إجمال ثم يُتبعها بالطرق المبينة لها، ويقدم الطريق المنسوخة ثم يأتي بعد ذلك بالطريق الناسخ وهكذا.

قال السخاوي: ومع جمع مسلم رحمه الله تعالى الطرق كما قررناه فهو يوردها على طريقة حسنة وهي أنه يذكر المجمل ثم المبين له، والمشكل ثم الموضح له، فيسهل بذلك على الطالب النظر في وجوهه، ومنها يسوق متن الحديث بتمامه وكماله من غير اختصار ولا تقطيع، وإن وقع له ذلك فإنه ينصّ على أنه مختصر ونحو ذلك.. مع أنه إنما يقع له ذلك فيما يورده في المتابعات لا في الأصول، ومنها أنه يفرّق بين الصيغ في "حدثنا " و"أخبرنا "، ولا يروى الرواية بالمعنى، بخلاف البخاري في كل ذلك فإنه كان يروى تقطيع الحديث من غير تنصيص على اختصاره، وجواز الرواية بالمعنى مطلقاً، وعدم الفرق بين "حدثنا " و" أخبرنا. [54] قال المعلمي:"عادة مسلم أن يرتب روايات الحديث بحسب قوتها، يقدم الأصح فالأصح"،[55] ومن هذه الحيثية قدِّم على البخاري.

---

[49] النكت على كتاب ابن الصلاح (ج:1، ص: 286- 289) وهدي الساري مقدمة فتح الباري (ج:1، ص: 11)

[50] مناهج المحدثين للدكتور سعد آل حميد. (ص: 25) بتصرف.

[51] تهذيب التهذيب (ج:10، ص: 127)

[52] مصادر السنة ومناهج مصنفيها لشريف حاتم (ص: 18-19) مناهج المحدثين لسعد آل حميد (ص: 42-43)

53 صيانة صحيح مسلم (ص: 69) توجيه النظر إلى أصول الأثر (ج: 2، ص: 711)

[54] الجمعية العلمية السعودية للسنة وعلومها، منهج الإمام مسلم في صحيحه ..

55 عبد الرحمن بن يحيى بن علي المعلمي اليماني. الأنوار الكاشفة لما في كتاب "أضواء على السنة" من الزلل والتضليل والمجازفة. (المطبعة السلفية ومكتبتها / عالم الكتب – بيروت 1406 هـ / 1986 م)، ص: 29).

3- إنه يعتني بالمتون عناية فائقة فإنه يتحرى ويتحرز في فروق الألفاظ، وانه اعتنى بشدة بضبط ألفاظ الحديث، واختلاف راويه، فيقول مثلاً: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وأبو سعيد بن الأشج، كلاهما عن أبي خالد، قال أبو بكر: حدثنا أبو خالد الأحمر، عن الأعمش..وساق الحديث. قال ابن الصلاح: فإعادته ثانيا ذكر أحدهما خاصة إشعار منه بأن اللفظ المذكور له.

أما البخاري، فعيب عليه الجمع بين عدة رواة قد اتفقوا في المعنى، وليس ما أورده لفظ كل واحد منهم، وسكوته عن بيان ذلك.

4- تحريه فيما يرويه من الصحائف المشتملة على أحاديث تروى بإسناد واحد: كصحيفة همام بن منبه عن أبي هريرة فإنه يقول فيها مثلا: حدثنا محمد بن رافع قال: ثنا عبد الرزاق قال حدثنا معمر عن همام بن منبه قال: رسول الله ε. فذكر أحاديث منها: وقال: رسول الله εكذا.

قال ابن الصلاح:"فتكريره -رحمه الله وإيانا- في كل حديث منها لقوله: هذا ما حدثنا أبو هريرة وقوله: فذكر أحديث منها كذا وكذا يفعله المتحرِّي الورع".56

وقد أثنى العلماء على صنيع مسلم هذا وفضلوه على البخاري في ذلك، فإن البخاري ليس له ضابط معين في إيراده للأحاديث من هذه الصحيفة، فربما قدم أول حديث من الصحيفة، وهو حديث"نحن الآخرون السابقون"، ثم يعطف عليه الحديث الذي يريده، وقد يورد الحديث الذي يريد من غير أن يورد الحديث الأول فيها، ولعله يريد بذلك جواز الأمرين، والله أعلم.

5- تحريه في بيان المهمل كوله حدثنا عبد الله بن سلمة حدثنا سليمان يعني بلال. فلم يستجز رحمه الله أن يقول سليمان بن بلال لكونه لم يقع في روايته منسوبا. 57

6- التمييز بين صيغ التحمل.واعتناؤه بالتمييز بين حدثنا وأخبرنا، وتقييد ذلك على مشايخه، كما في قوله: حدثني محمد بن رافع وعبد بن حميد، قال عبد: أخبرنا وقال ابن رافع: حدثنا عبدالرزاق.

وكان مذهبه الفرق بينهما، وأن حدثنا لما سمعه من لفظ الشيخ خاصة، وأخبرنا لما قرئ على الشيخ، وما قرأ على المحدث بنفسه:" أخبرني فلان"،وما قرئ على المحدث وهو حاضر:"أخبرنا فلان"...قال ابن الصلاح:وهو حسنٌ رائق.

7- اعتناؤه بضبط ألفاظ الأحاديث عند اختلاف الرواة، إذا كان بينهما اختلاف في حرف من متن الحديث، أو صفة الراوي أو نسبه، أو نحو ذلك، فإنه يبينه وربما كان بعضها لا يتغير معنى، وربما كان في بعضه اختلاف في المعنى، كقوله: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وأبو سعيد بن الأشج،كلاهما عن أبي خالد، قال أبو بكر: حدثنا أبو خالد الأحمر، عن الأعمش..وساق الحديث. قال ابن الصلاح: فإعادته ثانيا ذكر أحدهما خاصة إشعار منه بأن اللفظ المذكور له. وقد رجح السخاوي كلام ابن الصلاح هذا، أما البخاري، فعيب عليه الجمع بين عدة رواة قد اتفقوا في المعنى، وليس ما أورده لفظ كل واحد منهم، وسكوته عن بيان ذلك.

8- التزامه شرح العلل في بعض الأخبار التي يوردها في مواطنها. قال في المقدمة: "قد شرحنا من مذهب الحديث وأهله بعض ما يتوجه به من أراد سبيل القوم ووفِّق لها، وسنزيد إن شاء الله شرحا وإيضاحا في مواضع من الكتاب عند ذكر الأخبار المعللة، إذا أتينا عليها في الأماكن التي يليق بها الشرح والإيضاح". 58

قال القاضي عياض: وكذلك أيضا علل الحديث التى ذكر ووعد أنه يأتى بها، قد جاء بها فى مواضعها من الأبواب من اختلافهم فى الأسانيد والإرسال والإسناد والزيادة والنقص، وذكر تصاحيف المصحفين، وهذا يدل على استيفاء غرضه فى تأليفه وإدخاله فى كتابه كما وعد به.59

نتائج البحث:

من خلال هذا البحث والدراسة توصلت الى ما يلي:

---

56 صيانة صحيح مسلم (ج:1، ص: 104)

57 توجيه النظر (ج:2، ص: 713)

58 عبقرية الإمام مسلم في ترتيب أحاديث مسنده الصحيح، حمزةالمليباري (ص: 7).

59 القاضي عياض بن موسى اليحصبي السبتي، إكمال المعلم بفوائد مسلم. ج: 1. ط1. تحقيق: الدكتور يحْيَى إِسْمَاعِيل. (دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر 1419 هـ - 1998 م)، ص: 87).

- إن الإمام البخاري ومسلم لهما مكانة مرموقة بين المسلمين.
- إن الصحيحين أصح كتاب بعد كتاب الله العزيز.
- صحيح البخاري أفضل وأرجح من صحيح مسلم من وجوه عديدة:

ألف: رواة البخاري أعدل وأشد اتصالا من رواة مسلم

ب: الأحاديث المنتقدة في البخاري أقل من مسلم

ج: البخاري مزج الحديث بالفقه فيعد كتابه موسوعة فقهية حديثية بخلاف مسلم ففيه الحديث المجرد

د: شرط البخاري أشد من شرط مسلم.

- اعتناء أهل العلم بصحيح البخاري أكثر من مسلم.
- الصنعة الحديثية في صحيح مسلم أقوى بالنسبة الى صحيح البخاري.
- يكتفي مسلم باتصال السند بالمعاصرة، بخلاف البخاري فلايرى ذلك حتى يثبت اللقاء.

المراجع

ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط. ط2،(دار الغرب الإسلامي - بيروت، 1408هـ)

ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، معرفة أنواع علوم الحديث الشهير بمقدمة ابن الصلاح. ط1. تحقيق: ماهر ياسين الفحل. (دار الكتب العلمية 1423 هـ / 2002 م)

ابن حجر العسقلاني. النكت على مقدمة ابن الصلاح. ط1. تحقيق: ربيع بن هادي عمير المدخلي (عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية 1404هـ/1984م)

ابن حجر العسقلاني. هدي الساري مقدمة فتح الباري (دار المعرفة بيروت)

ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب. ط1، (دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع1404 هـ- 1984 م).

ابن خلكان، أبو العباس البرمكي. وفيات الأعيان. (دار صادر - بيروت)

ابن رجب الحنبلي. شرح علل الترمذي. ط1. تحقيق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد.(مكتبة المنار - الزرقاء - الأردن، 1407هـ - 1987م)

آل حميد. الدكتور سعد بن عبدالله. مناهج المحدثين، ط1، (دار العلوم السنة الرياض، 1430 - 1999 م)

الجزائري، طاهر بن صالح السمعوني. توجيه النظر إلى أصول الأثر. ط1.(مكتبة المطبوعات الإسلامية – حلب 1416هـ - 1995م)،

الذهبي. الحافظ محمد بن أحمد. تذكرة الحفاظ. ط1. (دار الكتب العلمية بيروت لبنان 1998م)

الذهبي. الحافظ محمد بن أحمد. سير أعلام النبلاء، ط9. (مؤسسة الرسالة بيروت)

الرشيد العطار، يحيى بن علي. غرر الفوائد المجموعة في بيان ما وقع في صحيح مسلم من الأحاديث المقطوعة. ط1، تحقيق: محمد خرشافي. (مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، 1417 هـ)

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي. تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي (دار طيبة)

الشاه ولي الله الدهلوي، أحمد بن عبد الرحيم. حجة الله البالغة. ط1. تحقيق: السيد سابق. (دار الجيل، بيروت – لبنان 1426 هـ - 2005م)

الصعيدى. أبو وداعة وليد بن صبحى. تحبير الوريقات بشرح الثلاثيات (المكتبة الشاملة)

عبد الغني بن عبد الخالق. الإمام البخاري وصحيحه. ط1. (دار المنارة. جدة)

العوني. حاتم شريف. مناهج السنة ومصادر مصنفيها. الشريط الأول.

القاضي عياض بن موسى اليحصبي السبتي، إكمال المعلم بفوائد مسلم. ط1. تحقيق: الدكتور يحْيَى إِسْمَاعِيل. (دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر 1419 هـ - 1998 م)

المدخلي. ربيع بن هادي. بين الإمامين مسلم والدارقطني.(مكتبة الرشد الرياض)

المزي. يوسف بن عبد الرحمن. تهذيب الكمال في أسماء الرجال. ط1. تحقيق: د. بشار عواد معروف. (مؤسسة الرسالة بيروت 1400هـ)

المعلمي اليماني. عبد الرحمن بن يحيى بن علي، الأنوار الكاشفة لما في كتاب "أضواء على السنة" من الزلل والتضليل والمجازفة. (المطبعة السلفية ومكتبتها / عالم الكتب – بيروت 1406 هـ / 1986 م)

المقدسي. أبوالفضل محمد بن طاهر. شروط الأئمة الستة. ط1، (دار الكتب العلمية بيروت لبنان 1984م)

المليباري. حمزة. عبقرية الإمام مسلم في ترتيب أحاديث مسنده الصحيح،

النووي. أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف. ماتمس إليه حاجة القاري. ط1. (دار الفكر - عمان)
النووي. أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف. المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج. ط2، (دار إحياء التراث العربي بيروت 1392).